الحالة في قبرص[٢٩١]

مقررات

في رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٢[٢٩٢] وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، لعلم أعضاء المجلس، ذكر الأمين العام أن اللواء كلايف ميلنر (كندا)، الذي يتولى قيادة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص منذ ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٩، سيترك منصبه في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢. وعلى إثر المشاورات المعتادة، يعتزم الأمين العام تعيين العميد مايكل ماينهان، من ايرلندا، ليخلفه كقائد للقوة المذكورة. وقد أبلغت حكومة ايرلندا الأمين العام بأن ماينهان سيرقى إلى رتبة لواء عقب تعيينه في هذا المنصب.

وفي رسالة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٢[٢٩٣]، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بما يلي:

"يشرفني أن أبلغكم أنه جرى إحاطة أعضاء مجلس الأمن علما برسالتكم المؤرخة ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٢ والمتعلقة بتعيين خلف لقائد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص[٢٩٢]، وهم يوافقون على الاقتراح الوارد فيها".

وفي الجلسة ٣٠٦٧، المعقودة في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢، ناقش المجلس البند المعنون: "الحالة في قبرص: تقرير الأمين العام عن مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها في قبرص (S/23780)[٤٣]".

القرار ٧٥٠ (١٩٩٢)
المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ عن مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها في قبرص[٢٩٤]،

وإذ يؤكد من جديد قراراته السابقة بشأن قبرص،

وإذ يلاحظ بقلق أنه لم يتحقق أي تقدم في استكمال مجموعة الأفكار المتعلقة بإبرام اتفاق إطاري شامل منذ تقرير الأمين العام المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١[٢٩٥]، بل إنه قد حدث تراجع في بعض المجالات،

وإذ يرحب بالتأكيدات التي قدمها إلى الأمين العام في الشهرين الماضيين زعماء الطائفتين ورئيسا وزراء تركيا واليونان بشأن رغبتهم في التعاون معه ومع ممثليه،

١ - يثني على الأمين العام للجهود التي يبذلها، ويعرب عن تقديره لتقريره المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ عن مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها في قبرص[٢٩٤]؛

٢ - يؤكد من جديد الموقف المبين في القرارين ٦٤٩ (١٩٩٠) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠ و ٧١٦ (١٩٩١) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، بأن تسوية مسألة قبرص يجب أن تقوم على أساس دولة لقبرص تكون لها سيادة وحيدة وشخصية دولية وحيدة ومواطنة وحيدة، ويكفل استقلالها وسلامتها الإقليمية، وتشتمل على طائفتين متساويتين سياسيا على النحو المحدد في الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام في اتحاد يضم طائفتين ومنطقتين، وأن مثل هذه التسوية يجب أن تستبعد الاتحاد الكامل أو الجزئي مع أي بلد آخر أو أي شكل من أشكال التجزئة أو الانفصال؛

٣ - يطلب مرة أخرى إلى الأطراف الالتزام التام بهذه المبادئ والتفاوض دون إدخال مفاهيم تتنافى معها؛

٤ - يؤيد مجموعة الأفكار المبينة في الفقرات من ١٧ إلى ٢٥ والفقرة ٢٧ من تقرير الأمين العام باعتبارها أساسا ملائما للتوصل إلى اتفاق إطاري شامل، رهنا بالعمل الذي يستلزم الأمر القيام به بشأن المسائل المعلقة، وبشكل خاص بشأن التعديلات الاقليمية والأشخاص النازحين، التي يجري حاليا حسمها لتكون مجموعة متكاملة من التدابير توافق عليها كلتا الطائفتين بشكل متبادل؛

٥ - يطلب إلى جميع من يعنيهم الأمر التعاون التام مع الأمين العام وممثليه في العمل دون إبطاء على توضيح هذه المسائل المعلقة؛

٦ - يؤكد من جديد أن مهمة الأمين العام للمساعي الحميدة يضطلع بها مع الطائفتين، اللتين تشاركان في العملية على قدم المساواة لضمان رفاه وأمن كلتا الطائفتين؛

٧ - يقرر أن تظل مسألة قبرص قيد النظر على أساس مستمر ومباشر دعما للجهد الرامي إلى استكمال مجموعة الأفكار المشار إليها في الفقرة ٤ أعلاه وإلى إبرام اتفاق إطاري شامل؛

٨ - يطلب إلى الأمين العام مواصلة جهوده المكثفة لاستكمال مجموعة الأفكار المشار إليها في الفقرة ٤ خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٢، وإبقاء المجلس على علم وثيق بجهوده والتماس الدعم المباشر من المجلس عند الضرورة؛

٩ - يظل على اعتقاده بأن الدعوة إلى عقد اجتماع دولي رفيع المستوى برئاسة الأمين العام واشتراك الطائفتين وتركيا واليونان، بعد أن يختتم الأمين العام بشكل مرض جهوده المكثفة لاستكمال مجموعة الأفكار المشار إليها في الفقرة ٤، تعتبر وسيلة فعالة لإبرام اتفاق إطاري شامل؛

١٠ - يطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا وافيا إلى مجلس الأمن عن نتائج جهوده في موعد أقصاه تموز/يوليه ١٩٩٢ على الأكثر وأن يتقدم بتوصيات محددة للتغلب على أي عقبة قائمة؛

١١ - يؤكد من جديد الولاية الهامة المسندة إلى قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ويتطلع إلى تلقي التقرير الذي يقترح الأمين العام تقديمه عن القوة في أيار/مايو ١٩٩٢.

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٣٠٦٧.

مقرر

في الجلسة ٣٠٨٤، المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢، ناقش المجلس البند المعنون: "الحالة في قبرص: تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/24050 و Add.1)"[٤٣].

القرار ٧٥٩ (١٩٩٢)
المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣١ أيار/مايو و ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ عن عملية الأمم المتحدة في قبرص[٢٩٦]،

وإذ يحيط علما أيضا بتوصية الأمين العام الداعية الى أن يقوم المجلس بتمديد فترة مرابطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص لفترة ستة أشهر أخرى،

وإذ يحيط علما كذلك بموافقة حكومة قبرص على أن من الضروري، نظرا للظروف